استراتيجية مقترحة لمواجهة المعوقات الاقتصادية والبيئية لتحقيق الجودة في التعليم العالي في مصر وإمكانية الأستفاده من بعض التجارب الدولية

رسالة مقدمة من الطالب

وائل شحاته عبد الحميد فوده

بكالوريوس إدارة فنادق ــ معهد الدراسات النوعية ــ ١٩٩٦

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة علي الرسالة

استراتيجية مقترحة لمواجهة المعوقات الاقتصادية والبيئية لتحقيق الجودة في التعليم العالي في مصر وإمكانية الأستفاده من بعض التجارب الدولية

رسالة مقدمة من الطالب

وائل شحاته عبد الحميد فوده

بكالوريوس إدارة فنادق ــ معهد الدراسات النوعية ــ ١٩٩٦

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/إبراهيم سعد المصري

أستاذ الاقتصاد

عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية السابق

٣ – ا.د/عمرو محمد أحمد عواد

أستاذ إدارة الأعمال ــ كلية التجارة جامعة عين شمس

٤ – د./سحر محمد بدوي

أستاذ إدارة الأعمال المساعد ــ كلية التجارة

الجامعة البريطانية

٥ – د./إيمان أحمد هاشم

أستاذ الاقتصاد المساعد ــ كلية التجارة جامعة عين شمس

٢٠١٩

استراتيجية مقترحة لمواجهة المعوقات الاقتصادية والبيئية لتحقيق الجودة في التعليم العالي في مصر وإمكانية الأستفاده من بعض التجارب الدولية

رسالة مقدمة من الطالب

وائل شحاته عبد الحميد فوده

بكالوريوس إدارة فنادق ــ معهد الدراسات النوعية ــ ١٩٩٦

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس

٢ – ا.د/إبراهيم سعد المصري

أستاذ الاقتصاد ــ عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية السابق

٣ – ا.د/عمرو محمد أحمد عواد

أستاذ إدارة الأعمال ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقــة مجلــس المعهــد / /٢٠١٩ موافقــة الجامعــة / /٢٠١٩

٢٠١٩

﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (١٩) ﴾

سورة النمل: الأية ١٩

إهـــــداء

أهدى ثمرة جهدى هذا:

- **لكل** السادة الأساتذة الذين بذلوا من الوقت والجهد الكثير لبناء معايير ضمان الجودة والإعتماد فى صورتها المصرية.
- **للهيئة** القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد التى نجحت فى إعادة بريق مصر فى تطبيق الجودة فى التعليم من خلال رؤية واضحة ورسالة كاشفة.
- لكل مؤسسة تعليمية تسعى لأن تحقق معايير ضمان الجودة والإعتماد.
- **لكل** باحث يرغب فى تناول ما ورد فى هذه الدراسة سواء بالنقد أو الإستكمال.
- **لوالدى ووالدتى** الذان ربيانى وعلمانى وفضلانى على أنفسهم.
- **لزوجتوبناتى وأخوتى** الذين دعمونى بالحب وصبروا على إنشغالى عنهم فى طريق البحث والتقصى وجمع العلم وتذوق المعرفة.
- **وأخيرا :** للمؤسسة العريقة والمحترمة التى أنتمى إليها "معاهد العبور" والتى لم تبخل بمال ووقت فى سبيل تدريبى وتهيئى ومنحى الفرصة تلو الأخرى لتطبيق رؤيتى فى تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد وعلى رأسها الوالد الفاضل الاستاذ الدكتور / عبد الله الدهشان رئيس مجلس إدارتها.

الباحث

شكر وتقدير

قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ

(يونس – الأيه ٥٨)

يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير للسادة الأساتذه الكرام الذين لم يبخلوا بالجهد أو النصيحة أو الدعم مما كان له أكبر الأثر فى خروج الدراسة الراهنه بالصورة التى خرجت عليها ويبدأ الباحث بالشكر للسادة

الأساتذة المحترمين مراجعى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد ومدرييها ،ومديرى وحدات ضمان الجودة وأعضاء هيئة التدريس الموقرين والسادة رؤساء مجالس الإدارة والأمناء بمؤسسات التعليم العالى الخاص الذين شاركوا فى مرحلتى الدراسة سواء مرحلة الكشف عن معوقات تحقيق الجودة أو مرحلة تقييم الإستراتيجية التى توصلت إليها الدراسة.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر الموصول للسادة المحكمين الذين وافقوا على تحكيم الدراسة وهم :

- **أ.م.د/إيمان أحمد إسماعيل هاشم أستاذ الإقتصاد المساعد- كلية التجارة-جامعة عين شمس**
- **أ.م.د/سحر محمد بدوى : أستاذ الإدارة المساعد ومدير مركز ضمان الجودةبالجامعة البريطانية بالقاهرة**

وختاما فإنى أتقدم بخالص التقدير لجهود السادة الأساتذة المحترمين مشرفى الكرام

- **أ.د/ أحمد فؤاد مندور: أستاذ الإقتصاد- والوكيل الاسبق لكلية التجارة-جامعة عين شمس**
- **أ.د/إبراهيم سعد المصرى : أستاذ الإقتصاد والعميد الأسبق لاكاديمية السادات للعلوم الإدارية**
- **أ.د/ عمرو محمد أحمد عواد: أستاذ إدارة الموارد البشرية - - كلية التجارة-جامعة عين شمس**

ولا ينسى الباحث أن يتقدم بخالص الشكر للسيد الأستاذ الدكتور / هشام القصاص عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس والسادة أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة وكامل الجهاز الإدارى على ما قدموه ويقدموه من عون ومساهمات للباحث ولغيره من الباحثين .

الباحث

وائل شحاته عبد الحميد فوده

المستخلص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم المعوقات التى تحول دون تحقيق مؤسسات التعليم العالى الخاص لمعايير ضمان الجودة والإعتماد وإقتراح إستراتيجية لمواجهة هذه المعوقاتسواء كانت إقتصادية أو بيئية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على الإستبانة لحصر المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) (أعضاء هيئة تدريس، مديرى وحدات ومراكز ضمان جودة ،المراجعيين الخارجيين والمدربين المعتمدين بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد).

وتوصلت الدراسةإلى العديد من النتائج ملخصها:

١. يوجد عدد (٦٦) معوق يحول دون تحقيق مؤسسات التعليم العالى الخاص فى مصر لمعايير ضمان الجودة والإعتماد.
٢. يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للمعوقات الإقتصادية على تحقيق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم. العالي الخاص.
٣. يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للمعوقات البيئية على تحقيق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص "
٤. تعتبر الإستراتيجية المقترحة ملائمة بدرجة كبيرة للحد من المعوقات الإقتصادية والبيئية

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

- تعزيز دور الدولة من خلال إنشاء الهيئة القومية لدعم تفعيل الجودة فى التعليموأن تتبنى مؤسسات التعليم العالى الخاص الإستراتيجية المقترحة مع ضرورة التوجه نحو تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ مع أهمية أن تتجه الدراسات والبحوث العلمية نحو زيادة الدراسات فى مجال ضمان الجودة والإعتماد على إعتبار أنه المطلب القومى الذى حددته الدولة لضمان تحقيق مؤسسات التعليم العالى فى مصر لجودة التعليم.

- **الكلمات المفتاحية** : الجودة، ضمان الجودة، إستراتيجية، المعوقات الإقتصادية، المعوقات البيئية.

الملخص

أولاً : مشكلة الدراسة

حرصت مؤسسات التعليم العالى على مستوى العالم على تحسين جودة التعليم، وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق عليه وتطوير مناهجه، وأساليب تدريسه، وتدعيم ربطه بآليات السوق، الأمر الذى دفع الجامعات إلى تضمين أولوياتها الاهتمام بجودة العملية التعليمية، ورفع كفاءتها لتلبية إحتياجات طلابها من ناحية، والاستجابة لمتطلبات السوق وآليات المنافسة من جهة أخرى

وسايرت مصر ركب التطور منذ عام ٢٠٠٣ وأستجابت لنداءات تطوير التعليم وتحقيق الجودة فى مخرجاته بعدد من الإجراءات

ومن أهم هذه الإجراءات صدور القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ ولاحته التنفيذية لعام ٢٠٠٧ والذى نص على إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد وإلزام كافة المنشآت التعليمية الجامعية وما قبل الجامعية الحكومية منها والخاصة بالتقدم للحصول على شهادة ضمان الجودة والاعتماد.

وعلى الرغم من الجهود التى أتخذتها الدولة إلا أن عدد المؤسسات الحاصلة على الإعتماد منذ إطلاق الإصدار الثانى للمعايير عام ٢٠٠٩ سواء جامعات أو كليات أو معاهد عليا أو برامج تعليمية لايتناسب مع حجم هذه الجهود، مما يعنى أنه يوجد ما يمنع أو يعوق أو يحد من قدرة هذه المؤسسات على الحصول على الإعتماد الوطنى ، بما يستوجب إعتباره مشكلة بحثية تخضع لإهتمامات البحث العلمى

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة فى الإجابة عن التساؤل الرئيسى وهو : ما هى المعوقات التى تؤثر على تحقيق معايير ضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العالى الخاص المصرية وما هى الإستراتيجة الملائمة لمواجهة هذه المعوقات.

ثانيا : أهداف الدراسة

١. دراسة واقع التعليم العالى فى مصر وما يواجهه من تحديات
٢. دراسة وتحليل أبعاد الجودة فى التعليم العالى كأحد التحديات.

٣. الكشف عن أثر المعوقات الإقتصادية على تحقيق الجودة فى التعليم العالى الخاص فى مصر.
٤. الكشف عن أثر المعوقات البيئية على تحقيق الجودة فى التعليم العالى الخاص فى مصر.
٥. وضع تصور مقترح لإستراتيجية مواجهة المعوقات الإقتصادية والبيئية لتحقيق معايير ضمان الجودة فى التعليم العالى فى مصر بالإستفادة من بعض التجارب الدولية .
٦. قياس مدى ملاءمة الإستراتيجية المقترحة للحد من المعوقات التى وضعت من أجلها .

ثالثا: فروض الدراسة

تتمثل فروض الدراسة الراهنه فى فرضين رئيسيين ولكل فرض رئيسى فروضا فرعيه على النحو التالى:

الفرض الرئيسى الأول: "لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للمعوقات الإقتصادية على تحقيق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص" ويتم إختبار هذا الفرض من خلال عدد ثلاثة فروض فرعية كالتالى:

١-١ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإرتفاع التكاليف على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد.

١-٢ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدودية الموارد المالية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد.

١-٣ لا يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لندرة راس المال الفكرى على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد

الفرض الرئيسى الثانى : لا يوجد أثر ذو دلالـه إحصـائية للمعوقـات البيئيـة علـى تحقيـق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص ويتم إختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

٢-١ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة الداخلية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد

٢-٢ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة الخارجية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد

رابعا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات التعليم العالى الخاص فى مصر ويمثلهم (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة المشاركين بوحدات الجودة ، مديرى وحدات ومراكز ضمان الجودة بعدد من مؤسسات التعليم العالى الخاص ، عدد من المراجعين الخارجيين المعتمدين ، عدد من المدربين المعتمدين بهيئة ضمان الجودة) وذلك بإجمالى ١٥٠ عينة

خامساً: إجراءات الدراسة

أتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى حيث تم وصف طبيعة المشكلة من خلال التعرض لواقع التعليم العالى فى مصر وما يواجهه من قضايا تتسم بالحداثه والمعاصرة ومنها أهمية أن يكون التعليم العالى المصرى قادر على بناء رأس المال البشرى والفكرى، وأن يكون له دور فاعل فى تحقيق إقتصاد المعرفة، وكيف يمكن أن يتعامل التعليم العالى المصرى مع الإتجاه العالمى نحو تدويل الجامعات ، وهل يستطيع التعليم العالى المصرى أن يتحول إلى تعليم مدار إستراتيجيا أى أن كل نظم وعمليات الإدارة والتمويل تعتمد على وجود خطة إستراتيجية تفسرها خطط تنفيذية وتدعمها خطط تمويلية واضحة وما يترتب على ذلك من نظم متابعة وتقييم للأداء ، وكيف يتعامل التعليم العالى المصرى مع إشكالية التصنيفات العالمية والتى أصبحت مطلبا وتحديا وعاملا من عوامل تقييم أداء القائمين على التعليم لما لها من دور فعال فى تحقيق التدويل المنشود ووضع المؤسسة التعليمية على مصاف المؤسسات ذات المزايا التنافسية ، وفى نهاية وصف حالة التعليم العالى المصرى تتعرض الدراسة إلى كيف أن المؤسسات التعليمية فى مصر جامعية وقبل جامعية أصبحت مطالبة بتحقيق الجودة فى التعليم وفق معايير محددة وضعتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد السابق الإشارة إليها فى وصف مشكلة الدراسة.

ثم تنتقل الدراسة إلى عملية تحليل معايير ضمان الجودة والإعتماد تحليلا يعتمد على بيان مرتكزات الإثنى عشر معيارا ، ويهدف إلى وضع تفسيرات للعديد من المصطلحات التى تناولتها معايير ضمان الجودة والإعتماد .

ومن خلال التحليل السابق الإشارة إليه لمعايير ضمان الجودة فى إصدارها الثالث يونيو ٢٠١٥ تحدد للدراسة الراهنة مقومات الدراسة الميدانية التى هدفت إلى تحديد أهم المعوقات التى تتزامن مع وقت إجراءا الدراسة والتى تحول دون تحقيق مؤسسات التعليم العالى فى مصر لمعايير ضمان جودة التعليم ، وأعتمدت الدراسة الميدانية على عدد من المصادر الأول البيانات المنشورة على الموقع الرسمى للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد ، الثانى مطبوعات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، أما الثالث فكان اللقاءات والمقابلات و المناقشات مع ممثلى مؤسسات التعليم العالى الخاص وتمثل المصدر الرابع فى إستبانة أعدها الباحث لحصر معوقات تحقيق الجودة فى التعليم العالى الخاص فى مصر ، وكشفت الدراسة الإستطلاعية على أن عدد المعوقات التى المبدئية (٦٦) معوق موزعة على الإثنى عشر معيار ، أعلاها فى معيار التدريس والتعلم بعدد (٨) معوقات وأدناها معيار المشاركة المجتمعية بعدد (٣) معوقات، كما أنه لا تزال مؤسسات التعليم العالى الخاص هى المؤسسات الأقل حصولا على الإعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد حتى عام ٢٠١٩ .

وتم طرح عدد (٢٠٠ إستبانة) عاد منها (١٥٦) إستبانة وبتفريغ الإستبانات تبين أن هناك (٦) إستبانات غير صالحة للتحليل وقد تم إستبعادها فأصبح عدد الإستبانات الصالحة للتحليل الاحصائى تتمثل فى (١٥٠) إستمارة أى بنسبة ٧٥% من إجمالى الإستمارات الموزعة وتم إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة ومناقشة نتائجها .

وفى ضوء نتائج الدراسة الميدانية وتدعيما لنتائجها وسعيا لبناء إستراتيجية طموحة تستهدف المعوقات وتضع لها حلولا مناسبة ، تم إجراء تحليل رباعى تناول سردا للفرص والتحديات ونقاط القوة ونقاط الضعف .

كما توجهت الدراسة نحو إجراء مراجعات نظرية فى ضوء المعوقات المذكورة ونتائج التحليل الرباعى وذلك بهدف تحديد المنطلقات النظرية للإستراتيجية المقترحة حيث تم تناول منطلق اليقظة الإستراتيجية بمكوناته الإجتماعية ، التكنولوجية، التنافسية ، القانونية، الإقتصادية)

كما أعتمدت الإستراتيجية المقترحة أيضا على منطلق الذكاء الإقتصادى والذى تضمن تبنى المؤسسات لعدد من السياسات وهى (التنافسية ، الأمن الإقتصادى، التأثير)

و تحدد المنطلق الثالث من منطلقات الإستراتيجية متمثل فى الموائمة الإستراتيجية والتى تهدف إلى ربط الإستراتيجيات المتبناه داخل مؤسسات التعليم العالى الخاص فى مصر بالأداءات فى الإدارات التنفيذية مما يعنى تحقيق التكامل بين العمليات والأنشطة والخطط الإستراتيجية.

وأخيرا تحدد منطلق إدارة المعرفة والذى يجسد بدوره قدرة المؤسسات على التعليم والتدريب والإستفادة من بناء المعارف عند مواردها البشرية.

وفى ضوء كل ما سبق من إنتهت الدراسة ببناء إستراتيجية مقترحة مكونه من أربعة مراحل تبدأ بالتهيئة والإعداد، ثم توفير مقومات تفعيل الجودة فى التعليم، ثم التخطيط الإستراتيجى وأخيرا التشغيل والمتابعة.

ووصفت الإستراتيجية المقترحة عدد (٥) غايات تتضمن (٩) أهداف إستراتيجية وتتبنى عدد (٢٧) مشروع موضح بكل مشروع أليات تنفيذه

وحتى تتأكد الدراسة من أن الإستراتيجية المقترحة تستطيع مواجهة ما تم كشفه من معوقات قام الباحث بإعداد إستبانة ثانية وطرحها على عينة من خبراء ضمان الجودة والإعتماد فى مصر ممن أشتملت عليهم العينة الأولى وتبين قدرة الإستراتيجية ومناسبتها لما تم بناءها من أجله كما ستوضح نتائج التحليل الإحصائى لإختبار الفرضص الرئيسى الثانى.

خامسا : نتائج الدراسة الميدانية وإختبار الفروض

نتائج الفرض الرئيسى الاول : تكون الفرض الرئيسى الأول من ثلاثة فروض فرعية جاءت نتائجها على النحو التالى:

- الفرض الفرعى (١,١) : رفض الفرض العدم الذى ينص على أنه "" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإرتفاع التكاليف على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد " وقبول الفرض البديل أى أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإرتفاع التكاليف على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد
- الفرض الفرعى(١,٢) : تم رفض الفرض العدم " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدودية الموارد المالية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد " وقبول الفرض البديل الذى ينص على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدودية الموارد المالية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد
- الفرض الفرعى (١,٣) : رفض فرض العدم الذي ينص على : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لندرة راس المال الفكرى على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد وقبول الفرض البديل الذى ينص على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لندرة رأس المال الفكرى على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد "

وبالتالى رفض الفرض الرئيسى الأول والذى كان نصه : لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للمعوقات الإقتصادية على تحقيق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص وقبول الفرض البديل الذى ينص على يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للمعوقات الإقتصادية على تحقيق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص

نتائج الفرض الرئيسى الثانى : تكون الفرض الرئيسى الثانى من فرضين فرعيين جاءت نتائجهما على النحو التالى:

١. الفرض الفرعى (٢,١) رفض الفرض العدم القائل بأنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة الداخلية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد " وقبول الفرض

البديل الذى ينص على " لا لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة الداخلية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد "

٢. الفرض الفرعى (٢,٢) رفض الفرض العدم القائل بأنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعوقات البيئة الخارجية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد ، وقبول الفرض البديل الذى ينص على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعوقات البيئة الخارجية على تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد "

وبالتالى يمكن رفض الفرض الرئيسى الثانى الذى ينص على " يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للمعوقات البيئية على تحقيق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص " ، وقبول الفرض البديل الذى ينص على "" يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للمعوقات البيئية على تحقيق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص "

سادسا: التوصيات

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

- تعزيز دور الدولة من خلال إنشاء الهيئة القومية لدعم تفعيل الجودة فى التعليم وذلك لدعم تحقيق مؤسسات التعليم العالى لمعايير ضمان الجودة والإعتماد فى عدد من المجالات تم ذكرها تفصيلا فى متن الدراسة ومنها توحيد الإشتراطات القياسية على المستوى القومى، المشاركة فى أعمال التخطيط الإستراتيجى للمؤسسات الجامعية، إعتماد وتوفير (٥٠%) من الموارد المطلوبة لكل مؤسسة تعليمية لتنفيذ خطتها التنفيذية.
- أن تتبنى مؤسسات التعليم العالى الخاص اللإستراتيجية المقترحة مع ضرورة التوجه نحو تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية
- أن تتجه الدراسات والبحوث العلمية نحو زيادة الدراسات فى مجال ضمان الجودة والإعتماد على إعتبار أنه المطلب القومى الذى حددته الدولة لضمان تحقيق مؤسسات التعليم العالى فى مصر لجودة التعليم.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام والدراسات السابقة	
– مقدمة	٢
▪ أولاً : مصطلحات الدراسة	٤
▪ ثانيا: مشكلة الدراسة	٧
▪ ثالثا: أهداف الدراسة	١٤
▪ رابعا: متغيرات الدراسة	١٤
▪ خامساً: فروض الدراسة	١٦
▪ سادسا: أهمية الدراسة	١٧
▪ سابعا: منهج الدراسة	١٨
▪ ثامناً الدراسات السابقة	١٩
١) الدراسات المرتبطة بمعوقات تطوير أو تطبيق الجودة فى التعليم العالى	٢٠
٢) دراسات مرتبطة بتطبيق الجودة فى التعليم العالى	٢١
٣) دراسات مرتبطة بإستراتيجيات تطوير التعليم العالى	٢٤
٤) دراسات مرتبطة بالتجارب الدولية فى تطوير التعليم العالى	٢٦
▪ التعقيب على الدراسات السابقة	٣٠
▪ خاتمة الفصل	٣٢
الفصل الثانى: التعليم العالى فى مصر وقضاياه المعاصرة	
– مقدمة	٣٥